

تحت شعار «أقسمنا على الدستور»

26 نائباً في اجتماعهم التنسيقى: لا جلسة إلا بصعود الخالد منصة الاستجواب

العارضى: لجنة سباعية نيابية تنسيقية برئاسة الداهوم ومن لا يحترم الإرادة الشعبية لا يحترم



«تصوير : صالح محمد»

■ جانب من الاجتماع



■ حديث بين الشاهين والوسمي والصفى

واليوم كل من لا يحترم الإرادة الشعبية يجب الإحترام ولا يمكن أن تكون هناك جلسة إلا بصعود الخالد منصة الاستجواب.

وتابع قائلاً أن الخالد هرب من الاستجوابات وعطل الجلسات وتعتمد التأخير فى تشكيل حكومته حتى تنتفعا تتعطل الجلسات

جلسة إلا بصعود رئيس الوزراء المنصة واكد النواب ثباتهم على هذا الموقف لأن صباح الخالد هو من عطل مصالح الشعب.

ان يكون الداهوم المنسق العام للجنة الثلاثين نائباً. وأضاف العارضى قائلاً إن المجتمعون اكادوا الموقف السابق على انه تكون هناك

وفايز الجمهور ومحمد المطير وصيفى الصيفى وعبدالعزى الصقعبى واحمد مطيع وتكريما لبدر الداهوم وقرر المجتمعون

العارضى عقب الاجتماع النيابى عن تشكيل لجنة نيابية تنسيقية مكونة من النواب مرزوق الخليفة وحسن جوهى

هناك جلسة لمجلس الأمة غداً إلا بصعود رئيس مجلس الوزراء منصة الاستجواب. وأعلن النائب مساعد

انتهى الاجتماع النيابى الذى حضره 26 نائباً فى ديوان النائب مساعد العارضى مساء أمس الاول إلى انه لن تكون



■ ابتسامة مشتركة



■ .. وجانب آخر من الاجتماع

المطر طالب بتأجيل الاختبارات أسبوعين

«التعليمية» البرلمانية توصي بعقد اختبارات الثاني عشر «أونلاين»



■ حمد المطر

Online فى الوقت الحالى لضمان سلامة الطلبة العاملين فى وزارة التربية فى ظل عدم الوصول إلى الجاهزية التامة من الناحية الطبية، مع رفض تأجيل الاختبارات. 2. استكمال وزارة التربية التنسيق المشترك مع وزارة الصحة للاستعداد من الآن لعودة الحياة الدراسية لشكلها الطبيعى فى العام الدراسى القادم (2021-2022) إن سمحت الظروف الصحية حينذاك.

الذى سبق وأن طلبته منها التأكيد جاهزية وزارة التربية لعقد الاختبارات الورقية، ومدى ملاءمة تلك مع الوضع الصحى العام فى الدولة. 2. تؤكد اللجنة تخوفها وعدم اطمئنانها لعقد الاختبارات الورقية حيث تبين لها عدم وصول وزارة التربية إلى الجاهزية التامة لضمان سلامة سير عملية الاختبارات الورقية. 1. عقد الاختبارات بنظام

طالب رئيس اللجنة التعليمية البرلمانية حمد المطر وزير التربية بتأجيل امتحانات الثانوية العامة لمدة أسبوعين. وأشار المطر إلى أن التأجيل بهدف إعطاء «فرصة لأبنائنا الطلبة للمذاكرة والاستعداد لامتحانات»، مؤكداً أن «قرار اللجنة التعليمية مع اختبارات أونلاين بسبب عدم وجود تقرير من وزارة الصحة حتى اليوم، إلا أنني أطلب بتأجيل الامتحانات لمدة أسبوعين».

وفى السياق ذاته، رفعت اللجنة البرلمانية تقريرها فى شأن اختبارات الصف الثانى عشر إلى مجلس الأمة لعرضه فى جلسة الخميس الخاصة موصية بعقد الاختبارات بنظام الـ Online فى الوقت الحالى لضمان سلامة الطلبة والعاملين فى وزارة التربية خصوصاً بعدما امتنعت وزارة الصحة عن تزويد اللجنة بتقرير: 1. امتنعت وزارة الصحة عن تزويد اللجنة بالتقرير

تعيين آلاف الوافدين بعقود وترك أبنائنا» مؤكداً أنه لا مشكلة لدينا فى توفير أى إنسان لكن بعد الكويتى وفقاً لحاجة البلد والمؤسسة». وقال الموزير « تحدثت مع وزير الدفاع خمس مرات بشأن قيام رئاسة الأركان العامة بإجبار الضباط على طلب التقاعد حتى يعينوا أقاربهم وأصدقاءهم لسد شواغر الضباط الجبرين على التقاعد»، مشيراً إلى وجود مشاكل فى العديد من القطاعات الحكومية تشير إلى وجود نهج يستهدف الكويتيين. وتطرق الموزير إلى تصريح وزير المالية بعدم وجود مبالغ تغطي الرواتب قائلاً «هذا أمال للنهج السيئ حيث تم سحب ٦٥ مليار دينار من الاحتياطي العام، والاحتياطي العام الآن صفر».

وتساءل « أين وزير المالية من مئات الملايين فى صندوق الجيش والرشاوى بالمليارات فى اليوروفانتر والمليارات التى ذهبت إلى الفلبين وغيرها فى صندوق الموائى وغيرها من قضايا النهب». وبين الموزير أن « بنك التسليف أصبح غير قادر على منح القروض للمواطنين وينجع الآن إلى الإفلاس بسبب سوء الإدارة»، معرباً عن اعتقاده بأن « الهدف من ذلك هو اعتماد الرهن العقاري واعتماد المطور العقاري من قبل فئة معينة استنزفت أموال الكويت خلال الستينات وما زالت تخطط حتى تستنزف أموال الدولة فى المستقبل». وشدد على عدم القبول بمثل هذه الأمور وكذلك أى إساءة للشعب الكويتى لا يمكن القبول بها وأي حرمان لأي مواطن لا يمكن القبول به. وبين أن « مؤسسة البترول لديها مبالغ فائضة وأرباح محتجزة إلا أنها ذهبت تقتصر من نفس الأشخاص الذين حملوا المواطنين قضية القروض».

أكد أن النهج الحكومي فى إدارة شؤون الدولة .. سيئ

الموزير: لن أتخلى عن تعهداتي بمحاربة الفساد

الأمر وصلت إلى أن هناك الكثير من الصحف العالمية نشرت كل ما يحدث من مخالفات جسمية للدستور

رسالة الشعب فى انتخابات الخامس من ديسمبر و«تكميلية الخامسة» لم يفهمها الرئيسان إلى هذه اللحظة



■ شعيب الموزيرى

على درجات عالية تؤهلهم للابتعاث على حساب الدولة فى الخارج بينما تتدنى درجات أبناء المدارس الحكومية هذا بخلاف الأمر المتعلق بالحالة الصحية فى البلاد. واعتبر أن « هذا النهج سيئ لأنه يتعامل مع المواطنين بتمييز ونفقة وعدم احترام ، مشيراً إلى أن هناك أيضاً تعيينات فى العقود النفطية وصلت إلى أكثر من ٤٠٠٠ عقد بينما هناك ٢٣٠٠ مهندس ومهندسة يتظاهرون منذ سنوات عدة عند ديوان الموظفين ولا يجدون وظيفة».

وتساءل الموزير: أين أنت يا سمو رئيس مجلس الوزراء؟ اليس أنت الرئيس الأعلى للمجلس الأعلى للنقطة؟ .. وأين أنت من حرمان أبنائنا خريجي أمريكا والكويت والكثير من الدول الأخرى؟. وأضاف «مع احترامى لكل الوافدين لكن الأحق بالوظيفة هو المواطن الكويتى ولا يجوز

فى الانتخابات فى الخامس من ديسمبر الماضى باختياره النواب لم يفهمها الرئيسان وكذلك الرسالة التى أرسلها أبناء الدائرة الخامسة فى انتخابات السبت الماضى أيضاً إلى هذه اللحظة لم تفهمها الحكومة برئيسها أو رئيس المجلس». وقال الموزيرى إن كل الأحداث تدل على سوء الإدارة الحكومية فى الدولة ، مشيراً إلى أن « الطلبة قد تضرروا من القرارات الخاطئة لوزارة التربية» الذى مازلنا نحسن الظن فيه».

وبين أن « هناك حالة شك فى أن الهدف من هذا القرار هو تمييز أبناء المدارس الخاصة عن المدارس العامة وهذا أمر لا يجوز لأي سبب كان ويؤثر فى نفسية الطلبة وأولياء الأمور». وأضاف أن ذلك التمييز يمنح اعتوقاً لأبناء المدارس الخاصة ويزيد فرصهم فى الحصول

العسكرية ووجودها فوق منصة قاعة المجلس». وبين أن « أحداث الجلسة الافتتاحية فى 15 ديسمبر الماضى سبق أن تمت إحالتها للنياية وطلب النواب التحقيق فيها أو ما تم إرساله إلى النيابة من مرفقات لكن ذلك لم يتم حتى اليوم»، متسائلاً عن أسباب عدم توزيع التقرير. وقال الموزيرى إن « مجلس الأمة مؤسسة عامة للشعب وممثليه فى القاعة ويجب أن يتم التعامل داخلها وفق اللوائح والدستور»، مضيفاً أن « الأمور وصلت إلى أن هناك الكثير من الصحف العالمية نشرت كل ما يحدث من مخالفات جسمية للدستور منها جريدة الاندبندنت البريطانية التى عنونت مقالة لها «كيف تحول مرزوق الغانم من التوافق إلى محور الخلاف فى الكويت».

واعتبر الموزيرى أن « الرسالة التى أوصلها الشعب

نهج رئيس مجلس الأمة لا يزال على وضعه بل يتجه للأسوأ فهو لا يحترم الدستور ولا اللائحة ولا النواب

مجلس الأمة مؤسسة عامة للشعب وممثليه فى القاعة ويجب أن يتم التعامل داخلها وفق اللوائح والدستور

انتقد النائب شعيب الموزيرى النهج الحكومي فى إدارة شؤون الدولة، معتبراً ويستهدف المواطن، وتسبب فى ضياع مئات الملايين فى قضايا الفساد المالى، مؤكداً أنه لن يتخلى عن تعهداته بحماية مصالح الشعب والوقوف فى وجه الفساد ومن يدعمه.

واعتبر أن « نهج رئيس مجلس الأمة ما يزال على وضعه بل يتجه للأسوأ، وأن رئيس المجلس ما زال لا يحترم الدستور ولا اللائحة ولا النواب». وأوضح أنه « تقدم بطلب لعزل رئيس مجلس الأمة وتم تسلمه فى ٢٢ أبريل الماضى ولم يدرج فى جلسة ٢٧ أبريل الماضى وهذا مخالف لللائحة»، مؤكداً أن «كل طلب لايد أن يدرج إذا كان متوافقاً مع اللائحة خصوصاً أن هذا الطلب وقع عليه أكثر من ٢٥ نائباً بسبب تدخل القوة

الشاهين يقترح السماح بترحيل الإجازات المتراكمة للكويتيين العاملين فى القطاع النفطى

إلى تكديس فى أرصدة الإجازات السنوية الخاصة بالموظفين، لذا فإننى أقدم بالاقتراح برغبة التالى: «السماح لموظفى مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها والكويتيين العاملين بالقطاع النفطى الخاص بترحيل رصيد الإجازات المتراكمة من سنتين إلى ثلاث سنوات كحد أقصى حتى نهاية شهر ديسمبر 2021/2021م أو أي ميزة مالية أفضل لديهم».

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه باقتراح برغبة بالسماح للعاملين الكويتيين فى القطاع النفطى الحكومي بترحيل رصيد إجازاتهم المتراكمة.

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه باقتراح برغبة بالسماح للعاملين الكويتيين فى القطاع النفطى الحكومي بترحيل رصيد إجازاتهم المتراكمة.

أفضل لديهم».

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه باقتراح برغبة بالسماح للعاملين الكويتيين فى القطاع النفطى الحكومي بترحيل رصيد إجازاتهم المتراكمة.

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه باقتراح برغبة بالسماح للعاملين الكويتيين فى القطاع النفطى الحكومي بترحيل رصيد إجازاتهم المتراكمة.